حوليات

جامعة القاضي عياض

كلية اللغة العربية

عدد خاص

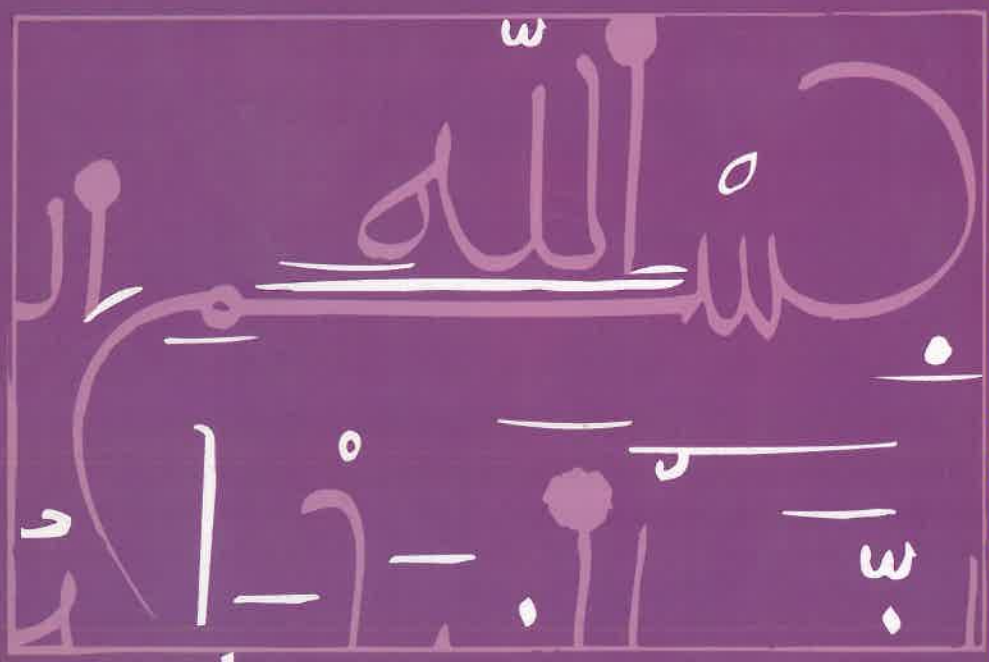

مراكش

العدد الرابع والعشرون
1429 هـ / 2008م

تحقيق التراث المغربي بين أمانة الأداء وتقنية التصحيح

فاطمة حرار

باحثة – مراكش

إن الهدف من كل تحقيق هو محاولة إحياء النص الأصلي كما كتبه صاحبه أو أملاه، والدراسة الفاحصة للمخطوطات، مقرونة بالتحقيق العلمي المؤدي إلى صحة نسبة الكتاب والاطمئنان إلى نسخه، ولان المراد بالتحقيق في الاصطلاح المعاصر هو "بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت في استيفائها لشروط معينة"[1].

مجال فن التحقيق، إذن، واضح في حكمه على الممارسة التطبيقية، فالتصرف في المتن يعد عدوانا على المؤلف الذي يملك وحده حق التعديل والتغيير ومن ثمة التمييز بين التحقيق والتصحيح والتحسين. يقول عبد السلام هارون: "وليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وتأريخ لتفكيره، وهو كذلك حكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها"[2]، إلا أن تجارب المحققين وأهدافهم وظروف تحقيقهم اقتضت منهم التجرؤ على المتن، مما يدعو لطرح أسئلة من قبيل:

أيملك المحقق أن يعدل في النص، ويثبته على حسب ما تقرره القواعد؟ وأين الحصانة التي تتمتع بها نصوص المؤلفين حينذاك؟[3]، وأسئلة أخرى كثيرة خصها ابن تاويت الطنجي بإجابات معللة بسند – وصفه أحيانا بالمتين –[4]، إلى ان جعل الحديث عن تأصيل النص: "لم يعد محاولة إقرار النص على الصورة

---

[1]- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: 42.
[2]- قطوف أدبية، عبد السلام هارون: 13.
[3]- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، ابن خلدون: ك.
[4]- نفسه.

التي يريد مؤلفه أن يتداوله الناس عليها"[5]؛ فقد اثبت النص في الصلب على ما اقتضته قوانين اللغة واشتقاقها وإعرابها، وأثبته في الحاشية على الصورة التي أورده عليها المؤلف، حتى يطلع القارئ على الحالة التي وصل بها إلينا عن مؤلفه.

ويبدو أن عنايته بمواطن الاختلاف، تجاوزت حد رسم الكلمة أو الجملة إلى الأخبار التاريخية، بمعارضة ما يقوله ابن خلدون على كتب أخرى تناولت الموضوع نفسه؛ وأثبت نصها من غير تصرف فيه ليؤيد رواية ابن خلدون أو ينقضها[6]، بدعوى انه وضع بين أيدي الناقدين مصدر الحكم لابن خلدون أو عليه. وهذا خلاف منهج المستشرقين ومن تبعهم، جعله يواجه مواقف معارضة منها موقف عبد القادر السميحي حين قال: "وقد تبادلنا الرأي في هذه القضية وقتذاك فأظهرت من الأسباب التي من شانها أن توجب المحافظة على النص، لأنه أمانة تاريخية، ولكنه بدوره اظهر وجهات نظره، منها أن المدرسين أنفسهم أجازوا هذا العمل وشرعوه، وأحال النظر إلى ما أثاره الأقدمون من أشكال حول ذلك، ولهم في ذلك مذاهب فصل فيها القاضي عياض والسيوطي كما يذكر"[7].

وقد بنى مذهبه على هذا الأساس، لان الكتاب المخطوط وثقت صلته بالمؤلف الذي اختار أن يكتب باللغة الفصيحة ويتقيد بقواعدها الصارمة[8].

وسار على نفس النهج بعض تلامذته أمثال محمد الكتاني في تحقيقه ل "روضة التعريف بالحب الشريف" لابن الخطيب، وتأثره به واضح في إثارة قضية المنهج فقال: "وقد جرى بعض المحققين على أن يكونوا أمناء في نقل نص المخطوطة المعتمدة لديهم دون تغيير، حتى ولو كان النص فيها يحتوي أخطاء، ثم ينبهون في الحواشي على ما في غيرها من صواب، وهذا ليس في

---

[5]- التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، ابن خلدون: كا.
[6]- نفسه: كب.
[7]- ابن خلدون والترجمة الذاتية، عبد القادر السميحي: في "الكتاب التذكاري عن فقيد العلم والتراث" : 246.
[8]- التعريف بابن خلدون ورحلته، ابن خلدون: يط – ك.

رأيي من مستلزمات التحقيق"[9]، وبذلك أثبت في النص ما تقتضيه إقامته سليما، مع مراعاة ما صدر عن المؤلف وتعاونت على تقديمه كل النسخ المقابلة والمصادر المعارضة، لأن هدفه تحقيق النص وليس النقل عن مخطوطة بذاتها[10]. ومن محاسن هذا المنهج أن صاحبه يجنب القارئ مؤونة الحيرة والتردد، وإذا شعر المحقق نفسه بذلك لجأ إلى التقدير والترجيح وعاد إلى الحواشي لإثبات الوجوه الراجحة والمرجوحة حتى يختار القارئ ما يرتضيه[11]. ومع إعجابه بمنهج شيخه ابن تاويت، كان اقل جرأة منه على المتن، ولم يسمح لنفسه بالتدخل لإضافة الزيادات، إلا في حالات خاصة حددها في مقدمته[12].

وشبيه بهذا الوضع تعرض له المرحوم محمد حجي وأحمد التوفيق في نسخ "نشر المثاني" للقادري: "ولما كان المؤلف اخرج كتابه نشر المثاني أكثر من مرة فقد اختلفت عبارته أحيانا باختلاف النسخ مع تأدية نفس المعنى، فاخترنا منها ما ظهر لنا أكثر وضوحا في الدلالة على المراد دون أن نشير إلى ذلك في الهامش إلا عندما يكون للعبارات المختلفة مغزى خاص"[13]. ولعقد اتفاق مع القارئ، حدد المحققان في مقدمتهما مواطن التجرؤ على المتن ودواعي ذلك "بإدخال بعض التغيير الشكلي الذي من شأنه أن يبرز مضمون الكتاب ويسهل الرجوع إليه والاستفادة منه، دون أن يمس الجوهر"[14].

فهل من حقه ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار خصوصية النص؟

---

[9] - روضة التعريف، ابن الخطيب: 74.

[10] - نفسه: 74.

[11] - نفسه: 74، ينظر الصفحة 97 (إحالة 6).

[12] - نفسه: 72.

[13] - نشر المثاني، القادري: 7. انتهج المحققان في تأصيلهما للنص الإيجاز والتقريب، ولم يعتمدا التعليق في المقابلة إلا عند الضرورة، لان مقابلة النسخ المخطوطة ومعارضتها، تتطلب منهما جهدا كبيرا.

[14] - نفسه: 7. حدد المحققان مواطن تدخلهما في قولهما: "أ- كتبنا أرقام السنوات المتسلسلة في الكتاب في حزام بأعلى الصفحات... ب- أفردنا أسماء المترجمين (بالفتح) كعناوين بارزة لتراجمهم بدلا من كتابتها في الهامش... وعنونا كذلك للتراجم الفرعية التي استطردها المؤلف داخل التراجم الأصلية مثل شيوخ المترجم... د- التزمنا قواعد الرسم المعمول بها اليوم..."(نفسه:8).

إن الاعتماد على نسخة فريدة، من الإشكالات التي اهتم بها المنظرون في التحقيق، فمنهم من يشكك في الاعتماد عليها مهما كانت قيمتها العلمية[15]، ومنهم من يقبل الاعتماد عليها إذا توافرت المصادر المعارضة التي نقل عنها المؤلف أو نقلت عنه[16]، لان عملية تجميع النصوص المقتبسة عن المخطوطة – حسب أكرم ضياء العمري – "ما هي إلا محاولة لإيجاد نسخة ثانية بهدف المقابلة"[17]، لان قيام التحقيق على أكثر من نسخة " قلما يتحقق في كثير من الأعمال الأدبية والتاريخية التي كثيرا ما تنتهي بنهاية عصورها، ونلحظ هذه الظاهرة بشكل بين في التراث الأندلسي والمغربي"[18]. وإذا سكتت المصادر المساعدة، وقبلها النسخ المقابلة، أمام خطأ أو سقط، يتدخل اجتهاد المحقق. وقد عرف هذا الجانب اهتماما خاصا من قبل المغاربة الذين حددوا شروط استعماله – أجاز استعماله محمد الكتاني في مواطن تردد المحقق واضطراره للتقدير والترجيح، مع ضرورة إثبات الوجوه الراجحة والمرجوحة، لكي يختار القارئ الوجه الذي يرتضيه[19]، واثبت احمد الشايب مصداقيته عند المغاربة، ونفى استعماله عند المستشرقين[20].

---

[15]- قواعد تحقيق النصوص، المنجد:323. ويرى احمد شوقي بنبين أن النسخ الفريدة كثيرا ما كانت ناقصة أو ملأى بالأخطاء، الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه للنقل الحدسي والتخمين (علم المخطوطات والتحقيق العلمي، احمد شوقي بنبين: في كتاب "المخطوط العربي وعلم المخطوطات، تنسيق احمد شوقي بنبينن ط1 (المحمدية، مطبعة فضالة1999م): 25. وفي كتاب "دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، احمد شوقي بنبين، ط2 (مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، 2004م):31). وكان هذا موقف علماء الفيلولوجيا الذين يرون في تخريج النص اعتمادا على نسخة فريدة تصحيحا لا يرقى إلى مستوى نقد النص.

[16]- البحث الأدبي، شوقي ضيف: 197.

[17]- دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث، أكرم ضياء العمري:56. وهذا الموقف شبيه بما جاء عند قدماء العرب تحقيق نصوص التراث، الصادق الغرباني:73. وفي الوقت الذي اشترطت فيه بعض الجامعات العربية توافر نسختين على الأقل لغرض تسجيل موضوع في التحقيق، ظهرت ردود على هذا الشرط، على أساس أن حالة المخطوط هي التي تقرر قبول تسجيله أو رفضه، وإلا فان بعض الأصول الفريدة المهمة ستبقى لا يقبل على إخراجها احد (دراسات تاريخية...، العمري:42).

[18]- محمد بن شريفة: سيرة وببليوغرافيا، الساوري:90.

[19]- (أوليات منهجية لتحقيق التراث، محمد الكتاني:54).
- دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، احمد شوقي بنبين، ط2 (مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية2004م):31.

[20]- الدراسة الأدبية في المغرب: 270.

والتحقيق بهذا المعنى لا يعدو تصحيحا، والتصحيح، حسب المستشرقين وعلماء الفيلولوجيا، لا يرقى إلى مستوى التحقيق أو نقد النص[21].

أما عند علماء العرب فمعرفة زيادات الثقات في الشرح مثلا "فن لطيف تستحسن العناية به... ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث في ما حكاه الخطيب أبو بكر أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها..."[22].

وأما المحققون المغاربة فقد احتكموا إلى لفظ "المعاودة" أو الإعادة أو الاستدراك أو المراجعة والتصحيح لتعطف على مصطلح "تحقيق". وقد يتجاوز المحقق حدود المراجعة والتصحيح إلى "الصناعة" ويعتبر عمله تحقيقا، يقول رضوان الداية: "ونبهت باستمرار إلى ما اعترضني والى ما صنعته ووضعته ووضعت الكلام بين معقوفتين إذا كانت قراءتي استيضاحا أو تقديرا غالبا أو إضافة مكملة للمقصد"[23]. فجعل من عمله "صناعة" لاستجلاء المكتوب واستنطاقه وإقامة تآكله، استنادا إلى المصادر المساعدة والى السياق[24]، معتمدا على أعمال الفكر والنظر والاجتهاد.

فما حدود التدخل في المتن لتصحيحه؟ وما حدود التدخل لترميم البتر وإتمام السقط؟

أدرك ابن تاويت الطنجي انشغال مجال التحقيق بالحدود التي يسمح بها المحققون في التدخل في متن المؤلف، فافتتح وصف منهجه في تحقيقه لكتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته" بسؤال مركب، حين يقول: "فما الذي يجب أن نفعل إذا مازلت بالكاتب القدم، فاخطأ – في كتابته– جادة متن اللغة، أو اشتقاقها، أو اخطأ في الإعراب؟ أنملك أن نعدل في النص، ونثبته على حسب

---

[21]- دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، احمد شوقي بنبين، ط2 (مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية2004م):31.

[22]- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ابن الصلاح: 40.

- دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، احمد شوقي بنبين، ط2 (مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية2004م):31

[23]- رسائل ابن ابي الخصال، تحقيق رضوان الداية: 19.

[24]- نفسه: 38 (احالة35).

ما تقرره القواعد؟"[25]، والجواب عنده، ب "نعم نملك ذلك !"[26] أما مسوغات هذا الحق فهي ثابتة "مادام المؤلف قد اختار أن يكتب باللغة الفصيحة، وتقيد بقواعدها الصارمة، وما دمنا على يقين من أن مخالفته لهذه القواعد لا منفذ في مواطن اختلافها يبيح قبولها أو الإغضاء عنها بوجه"[27]. وأما سنده فهو ما قرره المحدثون في الحديث منذ القدم البعيد.

وإذا كان أهم أهداف التحقيق تصويب تحريفات النص وتصحيفاته[28]، وترميم بتره وسقطه؛ ومقياس العناية بهذا الجانب رهين بطبيعة كل نص وحجم أخطائه ونوعها، وما توافر للمحقق من شروط منهجية لتصويبها؛ لذلك اختلفت كتب فن التحقيق حول طريقة التصحيح تبعا لنوع الخطأ، فمن العرب القدماء من ينبه على خطأ النسخة عند السماع أو القراءة في حواشي الكتب، احتراما للنص بما فيه[29]، ومنهم من يصححه في النص ويحيل على ذلك في الهامش؛ ومن المحدثين من يثبت النص على علاته، ويحيل في الحواشي على الصواب، ومنهم من يجعل الأخطاء الناتجة عن السهو حقها التصويب في النص، أما الناتجة عن التطور اللغوي، فيجب عدم التدخل فيها، لأنها تصور حقائقهم اللغوية[30]. أما نوع الأخطاء التي يقع فيها الناسخ، فحقها الإهمال إن لم تعط فائدة للنص، نحو اختلاف الروايات المتعلقة بالكتابة والإملاء، وتصحيحها دون الإحالة عليها في الحواشي[31].

فكان منهج التصحيح حسب نوع الخطأ، وتأرجحت التصويبات بين المتن والهامش، فنجـــد المحقق يتدخل في المتن إذا كان الخطأ واضحـــا، ناتجا عن

---

[25]- التعريف بابن خلدون ورحلته، ابن خلدون: يط- ك.

[26]- التعريف بابن خلدون ورحلته، ابن خلدون: ك.

[27]- نفسه (ينظر: 6(احالة16) -28[55] -75[6]).

[28]- التصحيف هو تغيير في نقط الحروف المتشابهة في الشكل أو في حركاتها، مع بقاء صورة الخط، أما التحريف فهو العدول بالشيء عن جهته، ويخص تغيير شكل الحروف ورسمها (تحقيق النصوص ونشرها، هارون:55 – معجم مصطلحات المخطوط العربي، احمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي: 61-75.

[29]- الإلماع، القاضي عياض: 186.

[30]- البحث الأدبي، شوقي ضيف:202 – تحقيق تراثنا الأدبي، شوقي ضيف: 16.

[31]- قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها: 54.

السهو أو النسخ نحو الأخطاء الإملائية[32] والنحوية[33] والأخطاء التي يكشفها السياق[34]، والأخطاء التي لحقت بأسماء الأعلام، بعد تأكده من صحتها اعتمادا على كتب التراجم الموثقة[35]. أما إذا كان الخطأ موضع شك، فانه يحتفظ بالأصل، ويحيل على تصويبه في الهامش[36].

أما عن تصحيح أخطاء النساخ فمن المحققين من يعتبر تتبع أخطاء النساخ وتخصيص الهوامش للفروق الدقيقة بين الأصول أمرا غير مقبول، يقول محمد الكتاني: "ولم أكلف نفسي عناء الإشارة إلى كل خلاف بين النسخ... لأنني اعتقد انه لا جدوى للقارئ من إحالته على أخطاء النسخ، كما انه لا قيمة تعود على تحقيق النص من إحصاء تلك التصحيفات في حواشي التحقيق"[37].

من المحققين من يصوب الخطأ الناتج عن السهو في النص ويحيل على ذلك، ومنهم من اقر تصويب جميع الأخطاء اللغوية والنحوية والعروضية بدون إشارة إلى ذلك[38]، من هؤلاء محمد الكتاني في قوله: "وقد سمحت لنفسي عند تحقيق النص بتصحيح جميع الأخطاء اللغوية والنحوية والعروضية مما اعتقدت أن مصدره أقلام النساخ دون إشارة إلى ذلك نحو: (اعتلا)=اعتلى"[39]. وقد صحح هذا المحقق الأعلام الواردة في المتن دون اعتبار لما وردت عليه إن كانت خطأ، حتى ولو تواتر هذا الخطأ[40]. والطريقة نفسها اعتمدها بعض

---

[32]- من ذلك قول ابن شريفة: "في الأصل: واتا"، والتصويب في المتن "واتى" (الذيل والتكملة، س 10:1(احالة2)).

[33]- نفسه: 43(احالة2)).

[34]- نحو قول ابن شريفة: "في الأصل: العناد"، والسياق يتطلب "العناء" (الذيل والتكملة، المراكشي، س1: 17 (احالة1))

[35]- نفسه: 64 (احالة3).

[36]- من ذلك ابن شريفة: "لعل الصواب: التشبع بالباء كما سبق استعمالها "(نفسه: 12 (احالة1)).

[37]- روضة التعريف، ابن الخطيب: 72.

[38]- أوليات منهجية لتحقيق التراث، محمد الكتاني: في ندوة "التراث المغربي والأندلسي التوثيق والقراءة: 52.

[39]- روضة التعريف، ابن الخطيب:72. لا يشير المحقق إلى قراءة النسخ في الهامش إلا في حالات نادرة، نحو قوله مثبتا أوجه اختلافها:" كذا صححتها، وفي "س" "ج" "ظ": الوهام، وفي "أ" الهوام. ولا معنى لهما "نفسه:98 (احالة6).

[40]- نفسه: 73.

المستشرقين، أمثال نورمان سيكار في مقدمة تحقيقه ل "حوليات نشر المثاني[41] وليفي بروفنسال وجورج كولان في تحقيقهما للجزء الأول من "البيان المغرب"[42]، واعتمدها المحققون المغاربة في تصحيحهم لتحريفات "البيان المغرب"، قسم الموحدين"، حين اثبتوا الصواب في المتن اعتمادا على السياق[43].

أما حدود التدخل في المتن لترميم البتر وإتمام السقط فمن المحققين من يرى إتمام السقط بين معقوفين، والإحالة على المصادر المعتمدة في الهامش أمثال عبد السلام هارون وبرجستراسر[44]، ومنهم من جعل المحقق الذي يضيف إلى المتن من عنده كلمة أو كلمتين أو جملة قصيرة، اعتمادا على مراجع ثانوية، يساعد في تأليف النص بكيفية ما، أمثال محمد مفتاح في مقاله "ما وراء التحقيق"[45]. والغالب عند المحدثين، ترك زيادات المتن كما هي، والإحالة على الغموض والإبهام.

وقد أسقط بعض الناشرين العرب شيئا من النص لمخالفته للدين أو الأخلاق، وعلى هؤلاء يعلق برجستراسر قائلا: "هذا يعد تزويرا ونشرته لا تستحق أن تسمى نشرة علمية، وان بلغت غاية الكمال، ولا تتجاوز أن تكون طبعة مدرسية أو طبعة عادية للعوام: « Edition populair[46] أما ريجيس بلاشير فيرى أن: "تستبعد من المتن النصوص المدسوسة فيه وتحال إلى الحاشية"[47].

41- أشار المحقق إلى أن تصحيحه يتراوح بين الهامش والمتن حسب طبيعة الخطأ، فيصحح ما ظهر منها داخل المتن، نحو التاء المربوطة والمبسوطة (حوليات نشر المثاني، القادري: 130).

42- تدخل المحققان في المتن وصوبا أخطاء النسخ محيلين عليها في الهامش(البيان المغرب، ابن عذاري، ج1: 10(احالة1) – 36 (احالة1)).

43- البيان المغرب، ابن عذاري، قسم الموحدين: 31 (احالة46).

44- تحقيق النصوص الأدبية ونشرها، عبد السلام هارون: 72 – أصول نقد النصوص، برجستراسر: 105.

45- ما وراء التحقيق، محمد مفتاح: في كتاب "الدراسات الأدبية الجامعية في المغرب": 128.

46- أصول نقد النصوص، برجستراسر: 125-126.

47- قواعد تحقيق المخطوطات العربية، ريجيس بلاشير: 60.

إلا أن محقق التراث المغربي قد يضطر، أمام النسخ الفريدة والرديئة، في إتمام سقط إلى اعتماد سياق النص والمصادر المساعدة، وقد يضطر أحيانا إلى استعمال التخمين، وهذا العمل عند بعض المعاصرين تدخل في المتن يمكن أن يقنع عروضيا وتقنيا، ولكن لا يمكن أن يثبت انه النص الحقيقي[48].

ومنهم من يؤمن بضرورة تقريب القارئ من صورة الأصل في حالة المحو وغياب القرائن، فيقدم في الهامش اقتراحاته اعتمادا على السياق وعلى تذوق النص[49].

ولإضفاء نوع من المصداقية على هذا العمل نظرا لتحكم ظروف المخطوط وعدد نسخه وطبيعة موضوعه أجازوه في حالات خاصة أعلنوا عن هذه الحالات في مقدماتهم وعللوا مواقفهم مستعينين بالفحص والنظر، فقد حدد محمد الكتاني حالات تدخله في المتن، ليضيف "إلى النص بعض الزيادات التي لا تعدو الكلمة أو الكلمتين أو الجملة القصيرة، ولو لم تكن في النسخ الأخرى، في حالتين: إذا كان النص في جميع نسخه لا يستقيم بغير زيادة نجدها في المصادر التي نقل منها المؤلف، سواء ذكرها أو لم يذكرها، كما فعلنا في بعض الفقرات من نقله عن (حكمة الاشراق) و (الرسالة القشيرية)... وقد نبهنا على ذلك في الحواشي"[50]

خاتمـــة:

إجمالا يمكن القول إن التحقيق المغربي بنى خطته المنهجية في تصويب التحريفات على الموضوعية واخذ الحذر، وان تدخله في هذه الحالة رهين بخصوصيات النصوص المحققة وظروفها وظروف التحقيق والهدف منه.

التدخل في المتن للتصحيح استدعاهم إلى تهيئ القارئ وتسويغ اختيارهم والدفاع عنه وربطه بالممارسة التطبيقية وكان لسان حالهم يقول: "هذه هي

---

[48]- لقاء أجريته مع احمد شوقي بنبين في الخزانة الملكية بالرباط، عشية يوم الأربعاء 29 ابريل1998م.

[49]- يقول: "بياض أيضا في الأصل مقداره سطران، ولا بد ان الكلام فيه كان تقديما للأبيات المذكورة بعده، ويبدو من نفسها ولفظها، ومن السياق كذلك انها ليوسف الثالث، ولكنها لم ترد في ديوانه" (نفسه:250 (احالة222)).

[50]- روضة التعريف، ابن الخطيب: 71-72.

الطريقة الأنسب لتأصيل هذا النص اعتمادا على ظروفه والهدف من تحقيقه واعتمادا على الجهد المتوافر"

أما مقدار التدخل في المتن فكان بالقدر الذي سمحت به كتب فن التحقيق، إذ لم يسمح لنفسه بإضافة أو إجراء تغيير أو ترميم إلا إذا تطلبه السياق وأكدته القرائن والأدلة الموثقة، مع التصريح بذلك والإحالة على مواطنه في الحواشي، وتطويقه في المتن بعلامات الترقيم، ومع ذلك يبقى السؤال المنطلق عالقا: هل عمل المحقق في هذه الحالة يعد قراءة أم تحقيقا أم صناعة؟ وما حدود العلاقة بينها؟

وإذا أجاز هؤلاء المحققون لأنفسهم حق التدخل فهل مجال فن التحقيق يعطيهم هذا الحق؟ وهل يمكن القول إن مسوغاتهم ودواعيهم تدفع مجال الدراسة للبحث عن ضوابط جديدة في مناهج التحقيق؟ لطرح حدود العلاقة بين النظرية (كما حددتها كتب فن التحقيق) والممارسة التطبيقية القرينة بالاجتهاد.

فهرس الموضوعات

- كلمة الافتتاح .....
مدير المجلة 7
كلمة اللجنة المنظمة.....
محمد جمالي 9
- **المحور الأول : أبحاث الندوة** 13
- مطلع القصيدة العربية قراءة نفسية.....
خالد يعقوبي 15
- تحقيق التراث المغربي بين أمانة الأداء وتقنية التصحيح .
فاطمة حرار 29
- الشعر المغربي الاسلامي وسؤال الالتزام ابن بياع الطنجي أنموذجا.....
إدريس أرفا 39
- جمالية التجنيس في شعر ابن الأبار .....
عبد اللطيف السخيري 53
- التناسب عند ابن البناء المراكشي بين المفهوم الرياضي المنطقي والتوظيف النقدي البلاغي..... 69
عبد الجليل شوقي
- مفهوم الاستعارة لدى ابن البناء المراكشي .....
عبد العزيز لحويدق 85
- اسئلة النقد التطبيقي في: تزيين قلائد العقيان بفرائد التبيان
محمد جمالي 97
- جمالية المكان في الصورة الشعرية لدى ابن خفاجة الأندلسي .....
عتيقة السعدي 117

- الاتجاه البدوي في شعر ابن خفاجة.....
سعيد العوادي 127
- تطبيقات في النقد التطبيقي الاخلاقي، من خلال كتاب "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" لابن بسام الشنتريني
محمد ابحير 141
- المتنبي في شعر ابن دراج .....
احمد قادم 153
- من قضايا النقد النحوي في الغرب الاسلامي قراءة في مقدمة الاستدراك للزبيدي(379هـ).....
مليكة ناعيم 177
- الرسالة النثرية في الاندلس بين القيمة الادبية والدلالة التاريخية.....
محمد لرجي 187
- مقطع السيرة النبوي في قصيدى المديح النبوي .....
عبد الفتاح شهيد 203
- القراءة الصوفية بين الاستنطاق والتأويل .....
عبد الرحيم مسكور 221
- العنوان وأسئلة قراءة الشعر المغربي.....
فاتحة السلايعي 231

– **المحور الثاني : إحصائيات وأنشطة ثقافية**..... 245

– الفهرس..... 255

الطباعة والورقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 024 / 91 25 30 024
الفاكس: 23 49 30 024